فيصل . ولم يكن هذا الخبر بداية قصة الجولة « الجديدة — والنهائية » من الوساطة ، بل كان أول مظهر علني لها فقط . المظاهر الاخرى غير العلنية ، لم تتداولها وكالات الانباء ، واكتفت صحف قليلة باشارة غامضة لها . ففي ١١ ت ١ كتبت جريدة النهار بأن «موقف مصر كان أقل تصلبا» وكانت عمان اطلعت في السابق على هذا الموقف من خلال معلومات نقلتها شخصية اردنية زارت القاهرة بدعوة رسمية قبل ايام . وبعد ذلك أعلن بيان للجبهة الديمقراطية في ١١ ت ٢ « ان هناك ورقة عمل مصرية اردنية جديدة ، تفرض تنازلات شاملة لمصلحة النظام الاردني » . وأكدت اوساط المقاومة ان اجتماعا عقد في القاهرة بين مسؤولين اردنيين ومصريين ، جرى فيه وضع ورقة العمل الجديدة ، وحمل المسؤولون الاردنيون ورقة العمل الجديدة الى وصفي التل في عمان ، وقرر بناء عليها أن يسافر الى السعودية معتبرا أنها يمكن ان تكون أساسا لتجديد الوساطة حسب أسس يرضى عنها الاردن . وتضيف اوساط المقاومة ان ورقة العمل المصرية — الاردنية تتضمن البنود البارزة التالية :

١ — ان منظمة التحرير الفلسطينية تمثل المقاومة الفلسطينية ، ولا يجري البحث في تمثيل الشعب الان . ( ويحقق هذا البند هدف الاردن الرئيسي من وراء الاصرار على تعديل اتفاق عمان ، أي الغاء البند الذي يعترف رسميا بحق المقاومة الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني ) .

٢ — يتواجد الفدائيون داخل مناطق محددة ( معسكرات ) ، ويقومون بنشاطهم الدعاوي والاعلامي داخلها . ( وهذا يعني الغاء بنود العمل السياسي والتنظيمي والاعلامي في اوساط الجماهير ، والتي ضمنها اتفاق عمان ويحقق رغبة النظام الاردني بقبول مقاومة ذات طابع عسكري فقط ) .

٣ — يتم العمل العسكري للمقاومة بالتنسيق مع الجيش الاردني ( بهدف ضبط تحرك الفدائيين داخل الاردن ) .

٤ — يبرى تنفيذ الاتفاق على المنظمات التي وافقت على الوساطة ( أي فتح ، والصاعقة ، وجيش التحرير فقط ) .

وتقول اوساط المقاومة ، ان وصفي التل حاول في السعودية ، الايقاع بينها وبين مصر ، فحاول ان يوحي للملك فيصل عندما اجتمع معه في ١٠ ت ١ ان المصريين قد تخلوا عنه ، وقبلوا وضع شروط للوساطة لا علم له بها ، محاولا الوصول الى تفاهم مع السعودية يكون أساس تجديد الوساطة، بحيث تفرض على الوفد الفلسطيني كل الشروط المطلوبة ، مؤكدا من خلال ذلك كله ان المقاومة توافق بدون شك على هذه البنود ، لان مصر لا يمكن ان تطرحها بدون علم المقاومة ، بسبب العلاقة الوثيقة بينهما .

وقد تمثل رد الفعل السعودي على هذه التطورات بثلاثة امور : ١ — ارسلت في ١٠ ت ١ برقية الى القاهرة تطلب حضور السيد حسن صبري الخولي ممثل مصر في الوساطة الى جدة لمعرفة حقيقة الموقف المصري . وقد وصل الخولي في نفس اليوم ، وشارك في الاجتماعات ، ثم غادر عائدا الى القاهرة معلنا انه يحمل رسالة من الملك فيصل الى الرئيس السادات ، ومعربا عن تفاؤله بأن تحل الازمة بين المقاومة والنظام الاردني قبل حلول شهر رمضان ( أي في ٢٠ ت ١ ) . وكان ذلك اشارة ضمنية الى موافقة السعودية على ورقة العمل الجديدة . ٢ — اعلن في ١٥ ت ١ ان السعودية وجهت دعوة الى السيد ياسر عرفات لزيارتها ، لمعرفة حقيقة الموقف الفلسطيني منه ، ولاطلاعه على ما جرى من مناقشات مع التل . وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية وقررت الموافقة على سفر ياسر عرفات ، وحملته تفويضا بامكان البحث في تعديل اتفاق عمان ، بما لا يتناقض مع جوهره . وقد وصل عرفات الى جدة يوم ١٦ ت ١ ، وعقد في ١٧ ت ١ اجتماعا مع السيد رشاد فرعون « لتبادل وجهات النظر بالوساطة » ، قالت بعدها اذاعة السعودية انه من المتوقع ان تسفر المحادثات عن نتائج حسنة . ٣ — اعدت ورقة عمل ثانية ، تمثل رأيها في ورقة العمل المصرية — الاردنية ، تضمنت موافقة على أغلب البنود باستثناء البند الاول المتعلق بالتمثيل ، فقد حذفت السعودية القسم الاخر منه الذي يقول « لا يجري البحث في تمثيل الشعب الان » ، وكذلك البند المتعلق بالتنسيق : اضافت عليه السعودية « ان التنسيق يجري فقط في المناطق التي يتواجد فيها الفدائيون والجيش الاردني بشكل مشترك » .

في مقابل هذا الموقف قدم السيد عرفات ورقة عمل ثالثة ، وضع لها عامدا عنوانا ذا مغزى